نقد المتن عند المحدثين وأثره في إعلال الحديث

د. عائشة غرابلي

كلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية والعلوم الإسلامية

جامعة باتنة

الملخص

متون الأحاديث هي غاية ما ينتهي إليه المحدث والفقيه والأصولي من تأكيد نسبتها للنبي صلى الله عليه وسلم أو نفيها أو إضعافها ، لذلك فلا غرابة أن يكون نقد المتن مما يمكن أن يسفر عن بعض القرائن التي تؤيد أو تناقض منحى نقد السند ، لكن لما انصرف كثير من النقاد إلى الاستفاضة في نقد الأسانيد وعللها توهم البعض أن ميزان قبول الأحاديث وردها عند المحدثين لا يخرج عن دائرة السند ولا يتجاوزها إلى دائرة المتن ، لبيان الجهود التي بذلها المحدثون في هذا الإطار جاء هذا البحث ، وقد أسفر عن جملة من النتائج أهمها أن هذه الجهود تكمل جهودهم المبذولة في التحقق من سند الحديث ،وعليه فإن نقد المتن أمر مقرر في قواعد الحديث ، بل قد بدأ قبل الجرح والتعديل وظهور الإسناد .

Summary

Matteawan conversations are very ends to the updated and al-Faqih and fundamentalist confirm the percentage of the Prophet, peace be upon him, or deny or weaken it, so it's no surprise that the criticism of tenderloin, which could result in some of the clues that support or contradict turn criticism of Sindh, but what went many critics to elaborate on the criticism, evidence and ills some suspicion that the balance of acceptance of the conversations and replayed when modernists do not get out of the bond department and beyond to the Metn, to demonstrate the efforts made by the narrators in this context came this research, has resulted in a number of results that the most important of these efforts complement their efforts in verifying the talk support, and therefore the critique tenderloin is a decision in the modern rules, but had begun before the wound and the amendment and the emergence of attribution

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً طاهراً مباركاً فيه ، سبحانك لا نحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك ، تباركت وتعاليت ذا الجلال والإكرام ، لك الحمد الدائم حمداً لا يحصيه العدد ، ولا يقطعه الأمد ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

قبل عرض مباحث هذا البحث لا بد من بيان مصطلحات العنوان على هذا النحو :

أولا: تعريف النقد لغة واصطلاحاً

أ- النقد لغة: النقد والتنقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزّيف منها، يُقال: نقد الدراهم وانتقدها: أخرج منها الزيف، وناقد فلانا: ناقشه في الأمر، ونقد الجوزة ضربها[1].

ب- اصطلاحاً: علم نقد الحديث هو: "الحكم على الرّواة تجريحا وتعديلا بألفاظ خاصة ذات دلائل معلومة عند أهله، والنظر في متون الأحاديث التي صحّ سندها لتصحيحها أو تضعيفها، ولرفع الإشكال عمّا بدا شكلا من صحيحها ودفع التعارض بينها، بتطبيق مقاييس دقيقة"[2].

ثانيا: تعريف المتن لغة واصطلاحاً

أ- المتن لغة: ما اكتنف الصّلب من الحيوان، وبه شبه المتن من الأرض، وهو "ما صلُب وارتفع منها"، ومتن قوي متنه فهو متين، ومنه حبل متين، ويُجمع المتن على متون وأمتان[3].

ب- اصطلاحاً: "ألفاظ الحديث التي تتقوّم بها المعاني"، ويسمى بذلك لأنه الغاية من الحديث[4].

المبحث الأول: اهتمام وعناية المحدّثين بنقد المتون

تظهر جهود المحدثين في نقد المتن في موضعين :

الأول : من خلال بعض النصوص الواردة عنهم والتي تشير إلى ما يولونه من اعتبار للمتن في التصحيح والتضعيف

الثاني : شواهد حديثية تم إعلالها بعلة متعلقة بالمتن

وفيما يلي سأخص كل مطلب بموضع مستقل :

المطلب الأول: بيان ذلك من خلال بعض النصوص الواردة عنهم

تتجلى عناية المحدّثين بنقد المتون من حيث العموم في النصوص العامة التي يشير فيها بعض أئمة الحديث إلى ضرورة النظّر في متون الرّوايات، ويجعلون ذلك من أركان العملية النقديّة وأسسها التي لا تقتصر على دراسة الأسانيد ومن ذلك مثلا:

1- قول الإمام مسلم بن الحجّاج في تعريفه للحديث المنكر:

"وعلامة المنكر في حديث المحدِّث إذا ما عرضْت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضا؛ خالفتُ روايتُه روايتهم، أو لم تكد تُوافِقُها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولِه ولا مستعملِه.

فمن هذا الضرب من المحدِّثين، عبد الله بن محرّر، ويحيى بن أبي أنيسة، والجرّاح بن المنهال أبو العطوف... ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث...؛ لأن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفردّ به المحدِّث من الحديث أن يكون قد شارك الثِّقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما روَوْا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم..."[5].

فهذا النص وإن لم يَرِد فيه ذِكرُ المتن صراحة إلا أنَّه يندرج فيه ضرورة، فقد قال الإمام مسلم في مقدمة كتابه "التمييز":

"فاعلم أرشدك الله أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين:

- أحدهما: أن ينقل الناقل خبراً بإسناد، فينسب رجلاً مشهوراً بنسبٍ في إسناد خبره خلاف نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفيٍّ على أهل العلم حين يرد على سمعه... وكنحو ما وصفت من هذه الجهة من خطأ الأسانيد، فموجود في متون الأحاديث ممّا يعرف خطأه السّامع الفهم حين يرد على سمعه...

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من الحُفاظ حديثا عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمة بإسناد واحد، ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، فيرويه آخر سواهم، ... فيخالفهم في الإسناد، أو يَقلبُ المتن فيجعله من الروايتين ما حدث به الجماعة من الحُفاظ، دون الواحد المنفرد وإن كان حافظاً.

على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم[6].

إن القراءة المتأنية المصحوبة بدقة التأمل في هذين النصين المذكورين عن الإمام مسلم؛ تعطينا دلالة جليّة على ان نقد المتون والنظر فيها كان ركيزة أساسية في العملية النقدية عند أئمة الجرح والتعديل، كما أشار إلى ذلك مسلم حين نصّ على أسماء بعضهم في آخر كلامه الآنف.

2- قول الإمام ابن أبي حاتم في مقدمته لكتاب "الجرح والتعديل":

"تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإذا تخلف عنه في الحمرة والصفاء؛ علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويُقاس صحة الحديث بعدالة ناقلية، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام والنبوة، ويُعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته"[7].

فهذا الإمام يقرّر هنا معايير صحّة الحديث عند علماء الحديث، وهو هنا يجعل النظر النقدي في المتن ركيزة أساسية في الحكم على الحديث.

3- قول الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي في آخر "شرحه لعلل الترميذي":

"ولنختم هذا الكتاب بكلمات مختصرات من كلام الأئمة النقاد الحُفاظ الإثبات، وهي في هذا العلم كالقواعد الكليّات يدخل تحتها كثير من الجزئيات... (قاعدة): الفقهاء المعتنون بالرّأي حتى يغلب عليهم الأشغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويرْوُون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربّما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم...، "فإذا حدث الفقيه من حفظه ربّما صحّف الأسماء، وأقلب الأسانيد، ورفع الموقوف، وأوقف المرسل، وهو لا يعلم لقلّة عنايته به [الحديث]... فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلاّ من كتاب أو يوافقون الثّقات في الأسانيد" [ابن حبّان في الثقات]... وقد ذكرنا هذا عن ابن حبّان فيما تقدّم، وإنما هو مختص بمن عُرف منه عدم حفظ المتون وضبطها، ولعلّه يختص بالمتأخرين من الحفاظ نحو من كان في عصر ابن حبّان، فأمّا المتقدِّمون كشعبة، والأعمش، وأبي إسحاق، وغيرهم فلا يقول ذلك أحدٌ في حقِّهم؛ لأنّ الظّاهر من حال الحافظ المتقن حفظ الإسناد والمتن، إلا أن يوقف منه على خلاف ذلك"[8].

فما ذكره ابن رجب يدلّ على عناية علماء الحديث بنقد المتون، بل هو من ميزات وخصائص منهج المحدِّثين التي تميزّهم عن منهج الفقهاء.

والمتصفِّح لكتب الجرح والتعديل – لاسيما المُطوّلة منها – يجد أن علماء الجرح والتعديل في نقدهم كثيرا ما يقدحون ويتكلّمون في الرّواة بسبب ما ورد في مرويّاتهم من متون حديثيّة غير مستقيمة. وهذا ما يؤكد بصورة عامة عناية المحدِّثين بنقد المتن الحديثي[9].

المطلب الثاني: شواهد نقد المتن عند علماء العلل

وهذا يظهر جليًّا في صنيع أئمة الحديث الذين تكلموا في العلل، فكانوا ينقدون الحديث نقدا خارجيا – أي في الرّواة – جرحاً وتعديلا، ونقداً داخليا – أي في المرويات متون الأحاديث –، والذي يهمنا هاهنا الثاني، والمقصود أنّ أجناس العلل التي ذكرها العلماء والتي ظهرت في الممارسة النقدية للمحدثين كانت في السند والمتن سواءً بسواءٍ، وسأذكر فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

1- نقد متن الحديث لعلّة "التصحيف":

مثاله: ما رواه عبد الله بن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد"، فقد تصحّف عليه، وإنما هو بالرّاء؛ أي "احتجر"[10].

ومن الأمثلة كذلك حديث "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحِلَق قبل الصلاة في الجمعة"؛ صحّفه كثير من المحدثين ورواه "الحَلْق".

قال الخطابي [صاحب كتاب "إصلاح خطأ المحدثين"] "قال لي بعض مشائخنا: لم أحلق رأسي قبل الصلاة [أي صلاة الجمعة] نحواً من أربعين سنة بعدما سمعتُ هذا الحديث"[11].

2- نقد متن الحديث لعّلة "الإدراج":

مثاله: الحديث الذي رواه الخطيب بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النّار"؛ فقوله: "أسبغوا الوضوء" مدرج من قول أبي هريرة رضي الله عنه[12].

ومن أمثلته كذلك الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنّه قال: "من كان مصليا بعد الجمعة فليصل أربعا، فإن عجل به شيء فليصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجع".

قال السيوطي: "وهِمَ فيه عبد الله بن إدريس الأودي، والمرفوع منه إلى قوله "أربعاً"، والباقي مدرج من كلام أبي صالح"[13].

3- نقد متن الحديث لعلّة "الشّذوذ:

مثاله: حديث يزيد بن الأسود قال: شهدت مع النبي ﷺ صلاة الصّبح في مسجد الخيف، فلما قضى صلاته إذ هو برجلين في أخرى القوم لم يصليّا معه، فقال: "عَلَيَّ بهما"، فجيء بهما، ترعد فرائصهما، قال: "ما منعكما أن تصليًّا معنا؟" قالا: يا رسول الله إنا كنّا صلّينا في رحالنا، قال: "فلا تفعلا، إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة، فصليّا معهم، فإنها لكما نافلة".

وفي رواية للدّار قطني والبيهقي: "وليجعل التي صلاّها في بيته نافلة" وقالا: إنما رواية ضعيفة شاذة مردودة، لمخالفتها الثقات[14].

ومن أمثلته كذلك ما رواه عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلّى بهم، سها فسجد سجدتين، ثم تشهد، ثم سلم، فزيادة: "ثم تشهد" حكم بشذوذها غير واحد من أهل العلم، منهم الإمام ابن المنذر، والبيهقي، وابن عبد البرّ، وابن حجر[15].

4- نقد متن الحديث لعلّة "القلب":

مثاله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "سبعة يظلّهم الله تحت ظلّه يوم لا ظلّ إلاّ ظلّه"، وذكر منهم: "ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لا يعلم يمينه ما تنفق شماله".

فهذا ممّا انقلب على أحد الرّواة، وإنما هو: "حتى لا تعلم شمالهُ ما تنفق يمينه"، كما في الصحيحين[16].

ومن أمثلته كذلك حديث أُنيسة مرفوعاً: "إذا أذّن ابن أمّ مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذّن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا". والمشهور من حديث ابن عمر وعائشة: "إنّ بلالا يؤذّن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أمّ مكتوم"[17].

فهذه بعض الأمثلة العمليّة التي تدل على عناية المحدثين بنقد متون الحديث، وغيرها كثير يرجع إليها في مظانّها.

المطلب الثالث: بيان ذلك من خلال القواعد والضوابط التي وضعوها للحكم على وضع الحديث

ومن أحسن ما ألف في هذا الباب كتاب: "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" للإمام ابن القيم – رحمه الله – الذي جمع شتات ما ذكره المحدِّثون من ضوابط وقواعد يستدل بها على وضع الحديث دون النظر في إسناده. وأهم هذه القواعد مايلي:

1- أن يكون الحديث مشتملا على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ مثل حديث: "من صلّى الضحى كذا وكذا ركعة، أُعطي ثواب سبعين نبيّا"، قال ابن القيم: وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أنّ غير النبي ﷺ لو صلى عُمْرَ نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد.

2- أن يكون الحِس يُكذِّب الحديث كحديث: "إذا عطس الرجل عند الحديث فهو صدق"، قال فإن الحسّ يشهد بوضعه، لأنا نشاهد العُطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يُروى عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعُطاس.

3- أن يكون الحديث سِمجاً، وكونه ممّا يسخر منه، كحديث: "لو كان الأرز رجلا، لكان حليماً، ما أكله جائع إلا أشبعه". قال: فهذا من السّمِج البارد الذي تصان عنه الفضلاء فضلا عن سيد الأنبياء.

4- أن يكون الحديث مناقضا لما جاءت به السنة مناقضة بيِّنة، ومن هذا الباب: أحاديث مدحِ من اسمه محمد وأحمد، وأنّ كل من يسمى بهذا الاسم، لم يدخل النار. قال: وهذا مناقض ما هو معلوم من دينه أن النار لا يُجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال.

5- أن يُدعى على النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل أمراً ظاهراً، بمحضر من الصحابة، ثم اتفقوا على كتمانه.

مثل: زعم الرافضة بأنه صلى الله عليه وسلم أوصى إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمحضر من الصحابة، ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته.

6- أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يأتي بالباطل، كحديث: "إذا غضب الله تعالى أنزل الوحي بالفارسية، وإذا رضي أنزله بالعربية".

7- أنّ كلامه [الكلام المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم] لا يشبه كلام الأنبياء، فضلا عن كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، بل لا يشبه كلام الصحابة رضي الله عنهم مثل حديث: "ثلاثة تزيد في البصر: النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن".

قال: وهذا الكلام ممّا يُجَلّ عنه أبو هريرة وابن عباس، بل سعيد بن المسيِّب والحسن، بل أحمد ومالك.

8- أن يكون الحديث في تاريخ كذا وكذا، مثل قوله: "أذا كان سنة كذا وكذا، وقع كيت وكيت"، كقول الكذّاب الأشر: "إذا انكسف القمر في المحرم، كان البلاء والقتال، وشغل السلطان، وإذا انكسف في صفر كان كذا وكذا...".

قال: وأحاديث هذا الباب كلها كذب.

9- أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق، كحديث: "الهريسة تشد الظهر"، وكحديث: "أكل السمك يوهن الجسد".

10- أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه، كحديث عوج بن عنق الطويل، الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء فإن هذا الحديث: أن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع، وثلاثة مئة وثلاثة وثلاثين وثلثا، وأن نوحا يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس، وأنه قلع صخرة عظيمة على قدر عسكر موسى، وأراد أن يرُضَّهم بها، فطوّقها الله في عنقه مثل الطوق.

قال: وليس العجب من جرأة مثل هذا الكذاب على الله، إنما العجب ممن يدخل هذا الحديث في كتب العلم، من التفسير وغيره، ولا يبين أمره.

11- مخالفة الحديث صريح القرآن، كحديث: "مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن في الألف السابعة" قال: وهذا من أبْيَن الكذب؛ لأنه لو كان صحيحاً لكان كلّ أحد [عالماً بوقت قيام الساعة]، وهذا يكذبه القرآن بالنص الصريح .

12- ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يمجها السمع ويسمج معناها الفطن، كحديث: "لا تستبشروا الحاكة، والأساكفة، والصّوّاغين".

13- أن يقترن بالحديث من القرائن ما يعلم بها أنه باطل، كحديث: "وضع الجزية عن أهل خيبر"، وذكر فيه ابن القيم رحمه عشرة أوجه تدل على أنه كذب، ومنها: (وهي أوّلها) إن فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد توفي في غزوة الخندق[18].

ومما ينبغي التنبيه عليه أن هذا الضوابط والكليات التي ذكرناها لا يتأتى لأي واحد يحكم بها على وضع الحديث أو ضعفه، وإنما ذلك يكون للعالم المتبحِّر في علم الحديث، ولعل مما يدل بل ويؤكد ما ذكرته ما قاله ابن القيم نفسه قبل شروعه في ذكر هذه الكليات والضوابط، فقال رحمه الله: "وسألت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن ينظر في سنده؟

فهذا السؤال عظيم القدْر، وإنما يعلم ذلك من تضلع من معرفة السنن الصحيحة، وخلطت بدمه ولحمه، وصال له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه... [وذكر أوصافاً].

... ومثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أو يخبر به، ولا يجوز، مالا يعرفه غيره"[19].

المبحث الثاني: الأسباب والمقاييس الموجبة لنقد المتن عند المحدثين

وهذه الأسباب لا تخرج في الجملة عن ثلاثة هي : المخالفة، التفرد ، الاضطراب ، وسأخص كل منها بمطلب .

المطلب الأول: المخالفة

وهي أن يخالف متن الحديث أحد الأصول التالية:

1- ظاهر القرآن، 2- صحيح السنة النبوية، 3- الإجماع.

الفرع الأول: مخالفة ظاهر القرآن

مما يدل على استعمال أئمة الجرح والتعديل لنقد المتن الحديثي بسبب مخالفته لظاهر القرآن من خلال كلامهم العام، ما ذكره ابن حبّان في سياق كلامه، وهو يقرر قاعدة عامة في معرفة الرواة بطريق الاعتبار، فقال: "ومتى عدم ذلك – يعني وجود متابعة أو شاهد – والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة، عُلم أن الخبر موضوع، ولا شكّ فيه، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه"[20]. ومقصوده بالأصول الثلاثة: الكتاب والسنة وإجماع الصحابة.

ومن أمثلة مخالفة الحديث لظاهر القرآن حديث الوضوء بالنبيذ لمن لم يجد الماء، فقد ذكر ابن حبان في ترجمة أبي زيد الذي روى عن أبي مسعود هذا الحديث ما نصه: "أبو زيد، يروي عن أبي مسعود ما لم يتابع عليه، ليس يُدرى من هو، ولا يُعرف أبوه، ولا بلده، والإنسان إذا كان بهذا النعت، ثم لم يرو إلا خبراً واحداً خالف فيه الكتاب والسنة، والإجماع، والقياس، والنظر، والرأي؛ يستحق مجانبته فيها، ولا يحتج به، روى عن أبي مسعود أنّ النبي ﷺ توضأ بالنبيذ"[21].

وقد قال الحافظ ابن عدي في نقده لهذا الحديث: "هو خلاف القرآن"[22]؛ يعني في قوله تعالى: ﴿... فلم تجدوا ماءً فتيمّموا صعيداً طيباً﴾ [المائدة 6]، وتجدر الإشارة إلى أنّ علماء الجرح والتعديل يستعملون أسباب أخرى لبيان نكارة المتن ومخالفته، دون الاتكاء أو الاعتماد على مجرد المخالفة الظاهرة لنص القرآن.

الفرع الثاني: مخالفة المتن الحديثي لمتن حديثي آخر

وهذا موجود بكثرة في كلام الأئمة

ومن أمثلته حديث تفرد به أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان عن هُزَيْل بن شُرحبيل عن المغيرة قال: "توضأ النبي ﷺ ومسح على الجوربين"[23].

فقد انتقد جمع من كبار الأئمة الجرح والتعديل هذا المتن، منهم الإمام مسلم بن الحجّاج الذي قال فيه: "أبو قيس الأودي، وهزيل بن شرحبيل لا يحتملان هذا، مع مخالفتهما الأجلة، الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا: مسح على الخفين"[24].

والرأي الذي عليه كبار أئمة العلل أن حديث أبي قيس منكر؛ لمخالفته للمحفوظ عن المغيرة بن شعبة، قال ابن المديني: "حديث المغيرة رواه عن المغيرة أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة، ورواه هزيل بن شرحبيل، إلا أنه قال: ومسح على الجوربين، وخالف الناس"[25].

الفرع الثالث: مخالفة متن الحديث للإجماع

وقد ورد عن الإمام أحمد استعمال هذا النوع من المخالفة لنقد بعض الرواة، فقد قال في طلحة بن يحيى التيمي: "طلحة بن يحيى أحبّ إليّ من يزيد بن أبي بردة، يريد يروي أحاديث مناكير، وطلحة حدث بحديث عصفور من عصافير الجنة"[26].

وبسبب نقد الإمام أحمد لهذا الحديث بينه الخلاّل فقال: "أخبرنا الميموني أنهم ذاكروا أبا عبد الله أطفال المؤمنين، فذكروا له حديث عائشة في قصّة ابن الأنصاري، وقول النبي ﷺ فيه، فسمعت أبا عبد الله غير مرة يقول: هذا حديث! وذكر فيه ضعفه، طلحة.

وسمعته غير مرة يقول: وأحد يشك أنهم في الجنة، وهو يرجى لأبيه، كيف يشك فيه؟ إنما اختلفوا في أطفال المشركين"[27].

فظاهر كلام الإمام أحمد أنه نقد متن الحديث بسبب مخالفته للإجماع، بقرينة قوله، إنما اختلفوا في أطفال المشركين، ومفهوم هذا أن أطفال المسلمين لم يُختلف فيهم، ولذا قال ابن عبد البرّ في الحديث الآنف: "وهذا حديث ساقط ضعيف، مردود بما ذكرنا من الآثار والإجماع"[28].

وكذا حكى النووي الإجماع على أنّ من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة[29].

المطلب الثاني: التفرد

والتفرد المتعلق بنقد المتون يكون موجبا للنقد عند علماء الجرح والتعديل في ثلاث حالات:

1- إذا كان التفرد بمتن لا أصل له، ويكون مشتملاً على أمور مبالغ فيها، أو لا تشبه كلام النبوة.

2- إذا كان الراوي يكثر من التفرد بمتون عن عالم من علماء الحديث المعروفين، يستبعد أن يكون حدّث بها، لأن الحفاظ من أصحابه لا توجد عندهم مثل هذه الروايات.

3- إذا كان الراوي يتفرد بمتن يحتوي على تفصيل في أمر من الأمور المهمة في الشريعة، وهذا ممكن تسميته بالتفرد المختلف فيه بين علماء الحديث.

الحالة الأولى:

ومن أمثلتها أنه قيل لشعبة: "من أين تعلم أن الشيخ يكذب؟ قال: إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : "لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها"، علمت أنه بكذب"[30].

وذكر ابن حبان في ترجمة الحسن بن علي زكريا العدوي حديثا عن ابن عيينهة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما: "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعرض أولادنا على حبّ عليّ بن أبي طالب"، ثم قال: "وهذا أيضا باطل، ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا مطلقا، ولا جابر قاله، ولا أبو الزبير، ولا ابن عيينة حدّث به، ولا أحمد بن عبدة ذكر بهذا الإسناد، فالمستمع لا يشك أنه موضوع"[31].

الحالة الثانية:

ومن أمثلتها أن أبا حاتم الرازي سُئل عن حميد المكّي وهو ممن ضعف فقال: "إنه لزم عطاءً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم "[32]، وقال في ناصح بن عبد الله: "ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عن سماك عن جابر بن سمرة مسندات في الفضائل كلها منكرات، كأنه لا يعرف غير سماك عن جابر"[33].

الحالة الثالثة:

ومن أمثلتها ما ذكره أبو حاتم الرازي أن عبد الله بن دينار لما روى حديثه عن ابن عمر: "أنّ النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته"[34]، قال شعبة: "استحلفتُ عبد الله بن دينار، هل سمعتها من ابن عمر؟ فحلف لي"[35]، ويعقّب أبو حاتم الرازي على كلام شعبة الآنف بقوله: "كان شعبة بصيراً بالحديث جدًّا فهمًا فيه، كان إنما حلفّه، لأنه كان ينكر هذا الحديث، حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد"[36].

المطلب الثالث: الاضطراب

الاضطراب في المتن يعدّ سببا كافيا لنقده، فهو يدّل على وجود خلل في رواية ذلك المتن، ويدل كذلك على سوء حفظ الراوي، يقول الإمام عبد الرحمن بن مهدي: "إنما يستدل على حفظ المحدّث إذا لم يختلف عليه الحفاظ"[37].

ومن الأمثلة على ذلك أن الحجّاج بن أرطأة روى حديثاً مرفوعاً في الحج، فقال فيه مرّة: "إذا رمى أحدكم جمرة العقبة، فقد حلّ له كل شيء إلا النِّساء"[38].

ومرة قال: "إذا رميتم، وذبحتم، وحلقتم، حلّ لكم..."[39]، ومرة قال فيه: "إذا رميتم، وحلقتم، فقد حلّ..."[40]، قال البيهقي: "هذا من تخليطات الحجاج بن أرطأة"[41]، ولذا ضعف أهل العلم الحجاج بن أرطأ؛ لوجود مثل هذه الاضطرابات في متونه، ولأسباب أخرى[42].

المبحث الثالث: بعض الشبهات حول نقد المتون والردّ عليها

الحقيقة أن المستشرقين وأتباعهم من المسلمين أصحاب الاتجاه العقلاني الحداثي وضعوا عدّة شبهٍ حول الحديث النبوي عموماً، وحول منهج المحدثين في نقد الحديث خصوصاً، ففي هذا المبحث سأذكر – إن شاء الله – بعض شُبَهِهِم وردّ أهل العلم عليها.

الشبهة الأولى: تتمثل هذه الشبهة في وصف المنهج النقدي للمحدثين بالشكلية لاقتصاره في زعم المستشرقين ومن معهم – على نقد السند دون المتن –.

الردّ: وهذه شبهة واهية، وواقع المحدثين يكذبها، فقد مرّ معنا في هذا البحث ذكر بعض قواعد المحدثين في نقد المتون، وهي قواعد جدّ دقيقة، إضافة إلى أن نقدهم كان شاملا للسند والمتن سواءً بسواءً، فكل ما مرّ ذكره في هذا البحث يردّ على هذه الشبهة[43].

الشبهة الثانية: ادعاء "أحمد أمين" أن أبا هريرة ردّ عليه الصحابة بعض أحاديثه وتتلخص شبهته في أنّ بعض الصحابة – كابن عباس وعائشة – ردوا عليه بعض حديثه وكذبوه.

الردّ: تعرض "أحمد أمين" لأبي هريرة عند الكلام على موقف الصحابة بعضهم من بعض فقال: "فقد رُوي أن أبا هريرة روى حديث "من حمل جنازة فليتوضأ" فلم يأخذ ابن عباس بخبره وقال: لا يلومنا الوضوء من حمل عيدان يابسة...إلخ.

يذكر "أحمد أمين" هذه الواقعة ومثيلاتها دليلا على أن الصحابة يضع بعضهم بعضا موضع النقد، ويتزلون بعضهم بعض منزلة أسمى من بعض.

لكن الحقّ أن كل ما كان يقع من الصحابة من ردّ بعضهم على بعض، إنما هو نقاش علميّ محض، مبني على اختلاف أنظارهم وتفاوت مراتبهم في الاستنباط والاجتهاد، أو على نسيان أحدهم حديثا وتذكر الآخر له، وليس ذلك ناشئا على شك أو ريبة، أو تكذيب واحد لآخر، لما عرف من تصديق بعضهم لبعض، خصوصاً أبا هريرة الذين اشتهر وعرف بين الصحابة الآخرين بالثقة والحفظ والتثبيت[44].

الشبهة الثالثة: ادعاؤهم بأن الموضوعات اختلطت بالصّحاح و لم يمكن التمييز بينها.

يقول جولد زيهر – أحد المستشرقين –: "ولا نستطيع أن نغزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إمّا قالها الرسول ﷺ أو من عمل رجال الإسلام".

الردّ: إن المحدثين اعترفوا بوجود فتنة الوضع في الأحاديث النبوية، ولكن الجهود التي بذلت في سبيل القضاء على هذه الفتنة وتمييز الأكاذيب والأباطيل من الأحاديث الصحيحة، والأصول والقواعد التي رُوعيت في هذا الصّدد، والثّقة واليقظة والانتباه والحرص الذي كان دأب المحدثين، والأسفار المضنية ومتاعب التحقيق والتنقيح التي تحمّلها النقاد، كانت أعظم وأضخم بكثير من الفتنة، حتى اضطر بعض المستشرقين – رغم أنفهم – أن يعترفوا بهذا كلّه، كما صرّح بذلك المستشرق "ينكولسون".

- فالمحدثون اشترطوا شروطا دقيقة في الراوي حتى يقبل حديثه، كالفهم والنباهة والضبط لكل ما يسمع ويروي.
- وضعوا علم الجرح والتعديل.
- جمعوا الموضوعات في مؤلفات خاصة.
- ميزوا المدرجات في الأحاديث.
- أصّلوا أصولا وقعّدوا قواعد لاختيار الأسانيد والمتون.

فهل بعد كل هذا يقال: أن المحدثين ما استطاعوا تمييز الضعيف من الصحيح؟!![45]

قائمة المصادر والمراجع:

1- أثر نقد المتن في الحكم على رواة الحديث، للدكتور خالد بن منصور الدريس، بحث محكم في كلية التربية بجامعة الملك سعود بالسعودية.

2- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، للدكتور محمد لقمان السّلفي، دار الداعي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية (1420 هـ).

3- التعريفات للجرجاني، ت: إبراهيم الأبياري، ط: دار الكتاب العربي (بيروت)، الطبعة الأولى (1405هـ).

4- جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف للدكتور محمد طاهر الجوابي، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله (تونس).
5- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السِّباعي، دار الوراق المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى (2000م).
6- العلة وأجناسها عند المحدِّثين، لأبي سفيان مصطفى باحو، دار الضّياء، الطبعة الأولى (2005م).
7- لسان العرب لابن منظور، دار صادر (بيروت).
8- المنار المنيف في الصّحيح والضعيف للإمام ابن القيم، ت: يحيى بن عبد الله الشمالي، دار عالم الفوائد.
9- منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، الطبعة الثانية (1979هـ).

الهوامش

[1]- لسان العرب لابن منظور (700/3).
[2]- جهود المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريف لمحمد طاهر الجوالي، ص 93.
[3]- لسان العرب (434/3-435).
[4]- جهود المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريف، ص 88.
[5]- مقدمة صحيح مسلم، ص 7.
[6]- التمييز، ص 170- 172.
[7]- الجرح والتعديل (351/1).
[8]- شرح علل الترميذي (833/2_ 837).
[9]- وانظر هذه النصوص الثلاثة في كتاب "أثر نقد المتن في الحكم على رواة الحديث" للدكتور خالد بن منصور الدريس، ص 4-8.
[10]- انظر: منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، ص 445.
[11]- انظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، للدكتور محمد لقمان السّلفي، ص 388-389.
[12]- انظر: جهود المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريف، للدكتور محمد طاهر الجوابي، ص 324.
[13]- العلّة وأجناسها عند لأبي سفيان مصطفى باحو، ص 384.
[14]- انظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، للدكتور محمد لقمان السّلفي، ص 375.
[15]- المرجع السابق، ص 385.
[16]- منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر، ص 428.
[17]- انظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، ص 379.
[18]- انظر هذه الضوابط في كتاب "المنار المنيف" لابن القيم، ص 36- 94، وانظر تلخيصها في كتاب "اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً"، ص 404_ 408.
[19]- المنار المنيف، ص 26.
[20]- مقدمة صحيح ابن حبان (155/1).
[21]- المجروحين لابن حبان (3/ 158).

[22]- الكامل لابن عدي(292/7).

[23]- أخرجه احمد (252/4)، وأبو داود (159)، والترميذي (99)، وابن ماجة (559).

[24]- السنن الكبرى للبيهقي (284/1)، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (187/1).

[25]- السنن الكبرى للبيهقي (284/1).

[26]- العلل للإمام أحمد (498/2).

[27]- المنتخب من علل الخلاّل (53-54).

[28]- التمهيد (351/6).

[29]- شرح النووي على صحيح مسلم (207/16).

[30]- المحدث الفاصل، ص 316، الجامع لأخلاق الراوي (257/2).

[31]- المجروحين (187/1).

[32]- سؤالات البرذغي، ص 356.

[33]- الجرح والتعديل (503/8).

[34]- متفق عليه.

[35]- الجرح والتعديل (170/1).

[36]- الجرح والتعديل (170/1).

[37]- الكفاية للخطيب، ص 435.

[38]- سنن أبي داوود (1987).

[39]- تفسير الطبري (323/2).

[40]- أحمد في المسند (143/6).

[41]- السنن الكبرى للبيهقي (136/5).

[42]- انظر لمزيد تفصيل في هذا المبحث "أثر المتن في الحكم على رواة الحديث" للدريس، ص 9-24.

[43]- انظر مزيد تفصيل في الرد على هذه الشبهة كتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" لمصطفى السّباعي، ص 300.

[44]- السنة ومكانتها للسباعي، ص 332.

[45]- اهتمام المحدثين بنقد الحديث، ص 445-447-448.